موقع د. أيمن الطنطاوي — منصة التنمية المجتمعية الدامجة

نصوص الموقع الجاهزة للنشر

كلمة الترحيب · عن الموقع · بيان الإتاحة · سياسة التصويب والمصادر

ما بين ⟦ ⟧ يُستكمل قبل النشر. لا يُنشر بيان الإتاحة بصيغة «مطابق» قبل اجتياز الاختبار الفعلي.

سياسة التصويب والمصادر

لماذا هذه الصفحة موجودة

من يقرأ هنا يتخذ قرارات على أساس ما يقرأ: أسرة تحاول الحصول على حق، وممارس يصمم برنامجاً، وصحفي يكتب تقريراً. هذا يجعل الدقة التزاماً لا خياراً تحريرياً. والاعتراف بالخطأ حين يقع جزء من الالتزام نفسه، لا استثناء عليه.

أولاً: قواعد المصادر

كل معلومة قانونية أو سياساتية تُرفق بمصدرها الرسمي. نصوص القوانين واللوائح والقرارات الوزارية تُحال إلى الجريدة الرسمية أو الموقع الحكومي المُصدِر، لا إلى تغطية صحفية عنها.

التاريخ جزء من المعلومة. كل مادة تتناول تشريعاً أو سياسة تحمل تاريخ آخر مراجعة ظاهراً. القوانين تُعدَّل واللوائح تُستبدل، ومعلومة صحيحة عام ٢٠٢٢ قد تكون مضلِّلة اليوم.

لا إحصاء بلا مصدر. كل رقم يُنسب إلى جهته وسنته. وحين لا يتوفر رقم موثوق نقول ذلك صراحة بدل استخدام تقدير شائع لا يعرف أحد أصله.

التمييز بين الرسمي وغير الرسمي. الترجمات العربية غير الرسمية للاتفاقيات والوثائق الدولية تُوسم بوضوح: «ترجمة غير رسمية للاطلاع»، مع رابط النص الأصلي.

الفصل بين النقل والرأي. ما ينقله الموقع عن مصدر يُنسب إليه. وما هو تحليل أو اجتهاد شخصي يُصاغ بما يوضح ذلك. القارئ يجب أن يعرف دائماً أين ينتهي النص القانوني ويبدأ رأيي فيه.

احترام حقوق الغير. لا تُعاد استضافة وثائق أو مواد مملوكة لجهات أخرى دون إذن. نحيل إلى المصدر الأصلي، ونستشهد بالقدر الضروري فقط.

ثانياً: كيف نتحقق قبل النشر

— مصدران مستقلان لأي معلومة تصف إجراءً عملياً يترتب عليه فعل من القارئ (كيفية استخراج مستند، أو شروط استحقاق خدمة).

— مراجعة قانونية متخصصة لأي مادة تفسّر نصاً تشريعياً أو تحدد حقاً.

— التوقف عند الشك: أي مادة مشكوك في دقتها تُحجب عن النشر حتى تُراجَع. تأخير النشر أهون من نشر معلومة تُضلّل أسرة.

ثالثاً: كيف نصحّح

التصويب معلن لا صامت. لا نحذف الخطأ ولا نعدّله في صمت. النص يُصحَّح، ويُثبَّت أسفله سطر واضح: ما الذي كان مكتوباً، وما الذي صار، ومتى، ولماذا.

> تصويب — ⟦التاريخ⟧: ورد في نسخة سابقة من هذه المادة أن ⟦الخطأ⟧. الصواب أن ⟦التصحيح⟧. شكراً لمن نبّهنا.

درجات التعديل — ونستخدم اللفظ الصحيح لكل حالة:

تصويب — خطأ في معلومة أو رقم أو تفسير قانوني. يُثبَّت دائماً بالصيغة أعلاه.

تحديث — المعلومة كانت صحيحة وقت نشرها، ثم تغيّر الواقع (تعديل تشريعي، قرار جديد). تُحدَّث المادة ويُثبَّت تاريخ التحديث وطبيعته.

تنقيح لغوي — تصحيح إملائي أو أسلوبي لا يمسّ المعنى. لا يحتاج إثباتاً.

سحب — يُلجأ إليه في حالة واحدة فقط: أن تكون المادة خاطئة في جوهرها بحيث لا يُصلحها تصويب. لا تُحذف الصفحة، بل يبقى عنوانها ومكانها مع بيان يشرح سبب السحب. الرابط المكسور يُخفي الخطأ؛ نحن نُبقيه ظاهراً.

رابعاً: كيف تبلّغنا

إن وجدت معلومة غير دقيقة — سواء كنت متخصصاً أو قارئاً عابراً لاحظ تناقضاً — راسلنا: info@aymaneltantawy.com

اذكر إن أمكن: عنوان المادة أو رابطها، والمعلومة محل الاعتراض، والمصدر الذي تستند إليه.

نلتزم بالرد خلال ⟦٥⟧ أيام عمل. وإذا ثبت الخطأ، يُصحَّح خلال ⟦٤٨ ساعة⟧ من ثبوته.

ولك أن تُذكر أو لا تُذكر: من ينبّهنا إلى خطأ يُشكر في التصويب باسمه إن رغب، أو يبقى مجهولاً إن فضّل. البلاغ لا يُهمَل في الحالتين.

خامساً: ما لا تقدمه هذه المنصة

المحتوى القانوني هنا للتوعية والفهم العام. لا يُغني عن الاستشارة القانونية المتخصصة في حالة بعينها، ولا يُعدّ تمثيلاً قانونياً. القوانين تُطبَّق على وقائع، والوقائع تختلف. كذلك لا يقدم الموقع استشارات طبية أو تشخيصية.

سادساً: تعارض المصالح

حين تتناول مادة برنامجاً أو جهة أعمل معها أو أرأسها — جمعية كيان، مسارات لدراسات الجودة، الشبكة الإفريقية للتأهيل المرتكز على المجتمع، الشبكة العالمية (CGN)، الشبكة المصرية للتنمية المجتمعية الدامجة — تُذكر هذه العلاقة صراحة داخل المادة نفسها، لا في صفحة منفصلة. وأي محتوى أُنتج بتمويل أو رعاية من جهة خارجية يُوسَم بذلك بوضوح.

تاريخ إعداد هذه السياسة: 1 سبتمبر 2026 · تاريخ آخر مراجعة: 1 سبتمبر 2026

Sourcing and Corrections Policy

People act on what they read here: a family pursuing an entitlement, a practitioner designing a programme, a journalist writing a report. That makes accuracy an obligation rather than an editorial preference — and admitting error part of the same obligation.

Sourcing: every legal or policy statement links to its official source, not press coverage of it. Every item addressing legislation carries a visible last-reviewed date. No statistic is published without its source and year. Unofficial Arabic translations are labelled as such. Reported content is attributed; analysis is framed so the reader knows where the legal text ends and my reading of it begins. Third-party documents are linked, not re-hosted.

Verification: two independent sources for any statement describing a procedure a reader will act on; specialist legal review for any item interpreting legislation; and publication held wherever doubt remains.

Corrections are visible, never silent. The text is corrected and a note fixed beneath it recording what it said, what it now says, when, and why. We distinguish a correction, an update, a copy edit, and a withdrawal — and a withdrawn page keeps its address with a note explaining why, because a broken link hides the error while we keep it visible.

Report an error to **info@aymaneltantawy.com**. We reply within ⟦5⟧ working days and correct confirmed errors within ⟦48 hours⟧. You are credited by name if you wish, or remain anonymous.

Legal content is for general awareness and does not substitute for specialist legal advice or constitute legal representation. **No medical or diagnostic advice is provided**.

Conflicts of interest: where a piece addresses a body I work with or lead — Kayan Society, Masarat, the CBR Africa Network, the CBR Global Network, or the Egyptian Network — that relationship is disclosed within the piece itself. Content produced with external funding is clearly marked.